الصورة التي يسند بها إلى ضمير الغائب. هذا ما نقصده بالعلاقات العضوية بين وحدات النظام.

والمعجم اليوم، ليس كذلك إذ تنتفي عن كلماته سمة العلاقات العضوية، فلا يكون اذًا نظامًا.

والناحية الثانية تقول بأنه لا يمكن أن يوضع المعجم في صورة جدول لأنه تنقصه العلاقات العضوية بين مكوّناته. فمن شروط الجدولة المعجمية أن توضع بين مكوناتها هذه العلاقة. وإذا كان المعجم غير صالح لذلك فلا يمكن أن يكون نظامًا لغويًّا.

والمعجم، بحكم طابعه والغاية منه، ليس إلا قائمة من الكلمات التي تسمى تجارب في المجتمع. وشأن هذه الكلمات أن تحمل أيضاً كل واحدة، الى جانب دلالتها بالاصالة والحقيقة على هذه التجارب، المجاز على غير عدد منها. فاذا استبدلنا كلمة «التجارب» بـ«المعاني» يصح أن نقول: إن الكلمة المفردة، والتي هي موضوع المعجم، تشير إلى غير معنى وهي مفردة؛ ولكنها إذا وضعت في «مقال» الذي يفهم على ضوء «مقام» انتفى هذا التعدد عن معناها ولم يبق لها في السياق إلا معنى واحد؛ لأن الكلام لا بد من أن يحمل من القرائن المقالية أي اللفظية والمقامية والحالية، ما يعين معنى واحدًا لكل كلمة. وفي هذا المجال يمكن أن نعتبر أن علم البيان، وهو علم دلالات المفردات، يمثل الجانب النظري من «علم المعجم» فيبين كيف تخرج الكلمة على معناها الحقيقي الى معان أخرى مجازية. وعلى ضوء ذلك يحسن في الجانب